

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر -

Diagnosing the reality of economic diversification in the Arab oil-exporting economies - a reference to Algeria -

د. أسماء بللعماء، د. عبد الحميد بلبالي

1 جامعة أحمد درايعة - أدرار، asma.bellaama@univ-adrar.edu.dz

2 جامعة أحمد درايعة - أدرار، abdessalam.belbali@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2024/01/31

Abstract:

- This The fluctuations in the world oil markets are directly affecting the performance of the economies of the Arab oil-exporting countries, including Algeria in particular, because oil is the main source of income for these countries, and in light of the renewed oil shocks, economic diversification becomes an imperative to get rid of oil dependency.

This study aims at diagnosing the reality of economic diversification in the Arab oil exporting countries in general and in Algeria in particular by focusing on the most important policies adopted in this field.

The study concluded that despite the results achieved by the Arab oil exporting countries in the diversification of their exports, oil remains in control of their economies, and the question of economic diversification in Algeria remains hostage to the challenges facing the diversification of the national economy. This requires adopting a long-term strategy for economic diversification in Algeria.

Keywords: Economic Diversification, Oil dependency, Algerian, Economy

الملخص:

تؤثر التقلبات التي تشهدها أسواق النفط العالمية بشكل مباشر على أداء اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط، من بينها الجزائر على وجه التحديد، لكون النفط يمثل المصدر الرئيس للدخل بالنسبة لهذه الدول، وفي ظل تجدد الصدمات النفطية، يصبح التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للتخلص من التبعية النفطية.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، وذلك بالتركيز على أهم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، مع تحليل بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة توضيح أهم متطلبات تنوع الاقتصاد الجزائري.

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها الدول العربية المصدرة للنفط في مجال تنوع صادراتها، يظل النفط

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

Arab Oil-Exporting Countries,
Economic Diversification Policies.

مسيطرًا على اقتصاداتها، وتبقى مسألة التنوع الاقتصادي في الجزائر رهينة تجاوز التحديات التي تقف أمام تنوع الاقتصاد الوطني، مما يتطلب تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنوع الاقتصادي بالجزائر تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية. الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، التبعية النفطية، الاقتصاد الجزائري، الدول العربية المصدرة للنفط، سياسات التنوع الاقتصادي.

مقدمة:

في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة، ومن صدمات نفطية متكررة، يمثل تنوع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للاقتصادات العربية المصدرة للنفط، فقلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنوع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، لاسيما عندما كان إنتاجها من النفط لا يزال وفيرا وكفيها لفترة طويلة، وهناك عدد من العقبات الرئيسية التي غالباً ما تعيق التنوع، كالتقلبات الاقتصادية الناشئة عن الاعتماد على الإيرادات النفطية، وما ينبج غالباً عن الإيرادات النفطية من إضعاف نظام الحوكمة والمؤسسات.

تواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال المورد الطبيعي المتمثل في النفط، بحيث تعتبر الدول العربية المصدرة للنفط من بين الدول الأكثر تضرراً من انخفاض أسعار النفط، نظراً لأن القطاع النفطي في هذه الدول، يمثل المصدر الرئيس للدخل ويسيطر على نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية، ومن الناتج المحلي الإجمالي، والتحدي الأكبر الذي يقف عائقاً أمام الدول العربية المصدرة للنفط هو أن الاعتماد على مصدر وحيد للموارد يكون له تأثير سلبي على التنوع الاقتصادي، وذلك حين تصبح سياسات تنوع وتنمية مصادر بديلة عن الدخل الوحيد رهينة للعائدات التي يدرها هذا المصدر الوحيد نفسه، فيكون بالتالي هو من يعمل على تنميتها لا هي من تشاركه في تنمية الاقتصاد.

في هذا الإطار ولتجنب الآثار السلبية للتقلبات المحتملة في أسعار النفط، توجب على الدول العربية المصدرة للنفط تبني سياسات جادة لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، وإيجاد مصادر للإيرادات وتنوع مصادر الدخل، من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، وكذا العمل على ترشيد الإنفاق العام والتركيز على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي، الذي من شأنه أن يسهم في تطوير الاقتصاد.

في هذا السياق نطرح السؤال الجوهرى التالي:

ما واقع تحقيق التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، و الجزائر بصفة خاصة، في ظل تقلبات أسعار النفط؟

بناءً عليه تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الدول العربية المصدرة للنفط عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، مع محاولة توضيح أهم متطلبات تنوع الاقتصادات العربية المصدرة للنفط، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفى في عرض الطرح النظرى، والمنهج التحليلى في قراءة البيانات المتوفرة حول واقع التنوع الاقتصادى فى الجزائر.

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أهمية التنوع فى إطار اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط

المحور الثانى: واقع التنوع الاقتصادى فى الاقتصادات العربية المصدرة للنفط

المحور الثالث: محددات ومؤشرات التنوع الاقتصادى فى الجزائر

المحور الرابع: متطلبات تنوع الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بناءً على تحليل نتائج

الدراسة.

أولاً. أهمية التنوع فى إطار اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط

فى هذا المحور نحاول تسليط الضوء على الأدبيات الاقتصادية لماهية التنوع الاقتصادى، أهميته ومؤشرات قياسه.

1. مفهوم التنوع الاقتصادى

يعتبر التنوع الاقتصادى سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ رفع القيمة المضافة؛ تحسين مستوى الدخل؛ توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط فى الاقتصاد، وعادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادى ثلاثة أهداف متداخلة، تثبت النمو الاقتصادى؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية (ناجى، 2002، صفحة 8).

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

للتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها لهاته العملية، فهناك من يربط التنوع بالإنتاج ومصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يُعتقد بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنوع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من تعريف أو مفهوم التنوع الاقتصادي وجزء أساس من تنوع هيكل الإنتاج، وبالتالي فالتنوع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات (لزرع، 2014).

بشكل عام يتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (Le- Yin Z, 2003, p. 7). وبالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات (Paul G., 2008, pp. 13, 14).

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية" (مرزوك & حمزة، 2014، p. 57).

كما يعرف التنوع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول العربية النفطية على أنه: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي" (بلقاة، 2015، صفحة 234).

2. أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية

تبرز أهمية التنوع الاقتصادي في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنوع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى (حالب و علي، 2015، صفحة 46). فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها

أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص (United Nations، 2011، صفحة 14).

تظهر أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية في الآتي (الجبوري، 2016):

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

3. مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

يعتبر مؤشر هيرفندل- هيرشمان (HERFINDAL- HIRSHMAN) من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية (بلعما و بن عبد الفتاح، 2018، صفحة 333):

$$H. H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث:

X_i الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i ؛

X الناتج المحلي الإجمالي: PIB؛

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

- بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنوع، تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي وهي (الجبوري، 2014، ص: 35، 36):
- درجة التغير الهيكلي؛
 - درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
 - تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
 - تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
 - التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
 - نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
 - توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

ثانياً. واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط

لقد أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي الذي سببته جائحة كورونا إلى انخفاض أسعار خام برنت من 64 دولار للبرميل في بداية سنة 2020 إلى 23 دولار في أبريل 2020، (International Monetary Fund (IMF) Data) لتعود مسألة التنوع الاقتصادي من جديد بصفة ملحة في اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط.

1. سياسات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

تشكل جهود التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للدول المصدرة للنفط خاصة في ظل التقلبات العالية لأسعار النفط وتأثيراتها على استقرار الاقتصاد الكلي، وإدراكاً من الدول العربية لأهمية تنوع هياكلها الاقتصادية تبنت سياسات سعت من خلالها للاستفادة من الفوائض المالية المتحققة من تصدير النفط في تأسيس صناديق سيادية للثروة، بهدف الاستثمار في تنوع الهياكل الاقتصادية وحفز مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية ودعم مستويات البنية الأساسية، من أجل توفير البيئة المشجعة لنشاط القطاع الخاص؛ كما عملت الدول العربية النفطية وغير النفطية كذلك على ترشد دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي وتوفير الحوافز المختلفة للقطاع الخاص من خلال حفز بيئات الأعمال وزيادة مستويات تنافسيتها وجاذبيتها (اسماعيل و عبد المنعم، 2018، صفحة 41).

بالإضافة إلى ذلك تم إتباع سياسات أخرى كالآتي:

- تبني سياسات تستهدف دفع النمو الاقتصادي والتقليل من حدة تأثير الصدمات النفطية على أدائها الاقتصادي تمثلت في الإنفاق الجاري والإبقاء على الإنفاق الاستثماري عند مستويات داعمة للنمو لحفز الطلب الكلي مع التركيز على مشروعات البنية الأساسية المادية والبشرية ودعم المبادرات الهادفة إلى زيادة مستويات تنوع مصادر الدخل (الاقتصاد، 2016، صفحة 16).
- إنشاء صناعات ناجحة تندرج في مجالات البتروكيماويات والمعادن الأساسية، وإيجاد قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية، وتنمية الموارد الزراعية، ونمو قطاع الخدمات، بما يشمل الخدمات المالية، فضلاً عن السياحة، وإحراز بعض التقدم في خصخصة مؤسسات، ومرافق القطاع العام؛
- تخفيف وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي سعياً إلى تشجيع هذه الاستثمارات في مشاريع التنوع (بلقلة، 2015، صفحة 235، 236)؛
- تقديم العديد من الحوافز الضريبية والاستثمارية للقطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية، كما اهتمت الدول النفطية بتعزيز مساهمة قطاع الخدمات في الناتج ولاسيما قطاع الخدمات الحكومية لتوفير البيئة المواتية للاستثمار والنمو في المقابل تبنت الدول العربية غير النفطية سياسات مختلفة لتعزيز القدرة التنافسية الصناعية والتصديرية والخدمية ساعدت على زيادة مساهمة تلك القطاعات في توليد الناتج (عبد المنعم، 2012، صفحة 18).
- كما استهدفت السياسات الضريبية في الدول العربية خلال الفترة 2011-2015 دعم وتنوع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن النفط والمواد الأولية الأخرى لمواجهة آثار التطورات الاقتصادية والمالية الدولية على الاقتصادات العربية، من خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 3).

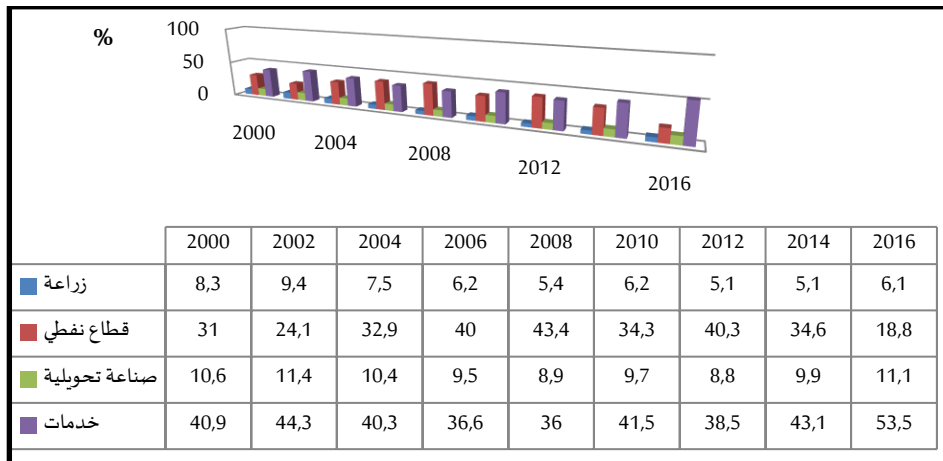
2. مؤشرات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط

1.2. الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (التغير الهيكلي)

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي، ويوضح الشكل والجدول المواليين تفصيل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط.

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

الشكل رقم (01): تطور مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط للفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

- تذبذب في نسب إسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2012، بحيث تراوحت نسبة مساهمته بين 24% و 40%، بينما نجد هذه النسبة عرفت انخفاضاً مستمراً بعد تلك الفترة 2013 إلا أن وصلت إلى 18.8% سنة 2016، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط على المستوى العالمي؛
- إن القدر الأكبر من النمو في القطاع غير النفطي تحقق من إسهام قطاع الخدمات، فقد انتقلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 40% سنة 2000، إلى 53% سنة 2016، في حين أسهم قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (01): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2018-2021

القطاعات الاقتصادية / السنوات	2018	2019	2020	2021
الصناعة الاستخراجية	30.8	30.1	29.2	28.4
الصناعة التحويلية	10.0	9.9	9.7	10.1
تجارة، مطاعم وفنادق	12.5	12.8	12.3	13.5
النقل والاتصالات	8.8	8.7	8.2	8.7
خدمات أخرى	26.5	26.5	28.5	27.6
الزراعة والغابات	3.2	3.5	3.8	3.6
التشييد	8.1	8.5	8.2	8.1

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

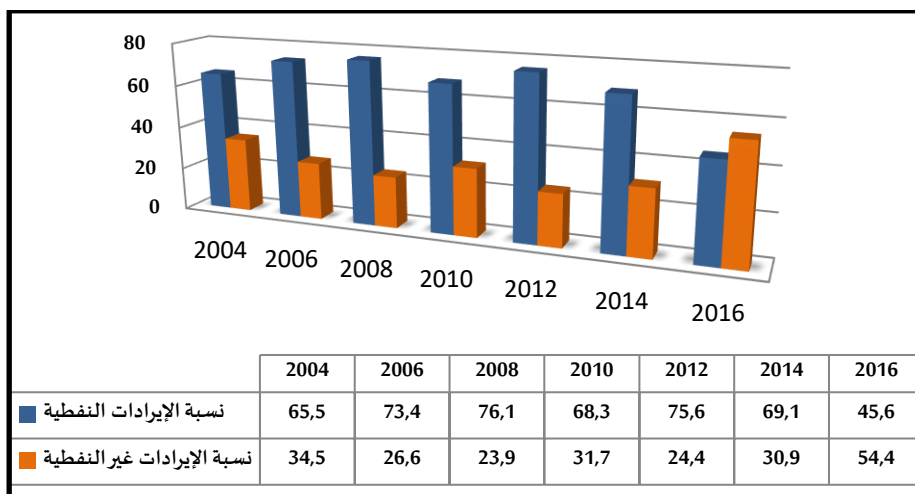
يتضح من الجدول الانخفاض التدريجي لمساهمة القطاع النفطي (الصناعة الاستخراجية) في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية بشكل معتبر، مما يعكس توجه الدول العربية المصدرة للنفط إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية والابتعاد عن التركز في نشاط محدد.

2.2. نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات

شهدت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2012-2004، لتعرف بعد ذلك انخفاض مستمر خلال الفترة 2012-2016، بحيث تراجعت نسبة مساهمتها من 75% سنة 2012، إلى 45% سنة 2016، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 59.4 % سنة 2022، ويوحى ذلك إلى التوجه نحو التنويع الاقتصادي إلا أنه قد يعود سبب هذا التراجع في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط، إلى انهيار أسعار النفط على المستوى العالمي بداية من منتصف سنة 2014، وفي بداية سنة 2020 ويوضح الشكل والجدول المواليين تطور مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات للدول العربية المصدرة للنفط للفترة 2004-2020.

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

الشكل رقم (02): تطور مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات للبول العربية المصدرة للنفط للفترة 2004-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
الجدول رقم (02): مساهمة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات للبول العربية المصدرة للنفط (%) للفترة 2022-2017

السنة	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات
2017	50.1	49.9
2018	57.9	42.1
2019	57.9	42.1
2020	47.1	52.9
2021	53.9	46.1
2022	59.4	40.6

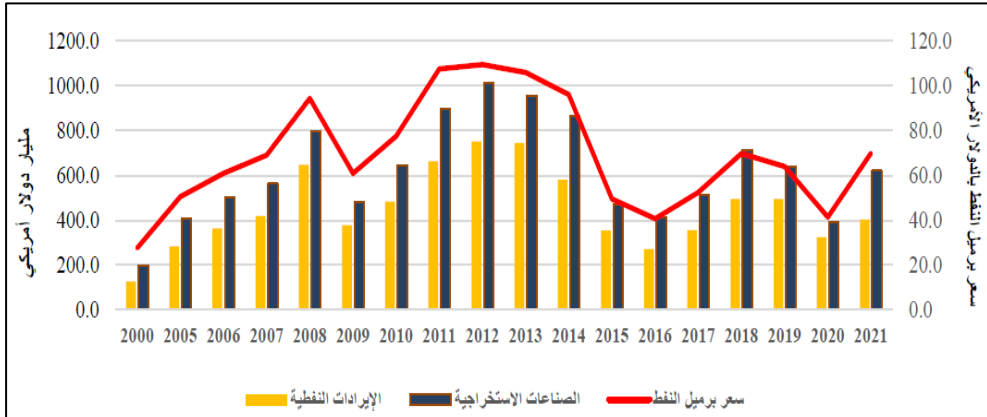
المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

تكمن المشكلة في استمرار هيمنة قطاع النفط ومحدودية مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي، في كون هذا القطاع المصدر الرئيسي للإيرادات الذي يعتمد عليه في تمويل النفقات الجارية والرأسمالية في ميزانية الدولة وتتداخل فيه عوامل داخلية وخارجية، حيث إن العوامل الخارجية تبقى

هي الأكثر تأثيراً في تحديد حجم الإنتاج ومستويات الأسعار، وبالتالي في مستويات الإيرادات الحكومية من هذا المورد.

يوضح الشكل الآتي علاقة أسعار النفط بالقطاع النفطي والإيرادات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط.

الشكل رقم (03): العلاقة بين أسعار النفط وقطاع الصناعات الاستخراجية والإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط



المصدر: جمال قاسم حسن وآخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 118، صندوق النقد العربي، 2023، ص 05.

يتضح جلياً من الشكل تأثر كل من الإيرادات النفطية والقطاع النفطي بالتغير في مستويات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، مما ينعكس بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط.

3.2. نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات

إن تتبع تطور مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، يُمكن من معرفة مدى حدوث التنوع في الصادرات، بحيث كلما انخفضت نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، دل ذلك على ارتفاع إسهام الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات وبالتالي تحقيق التنوع.

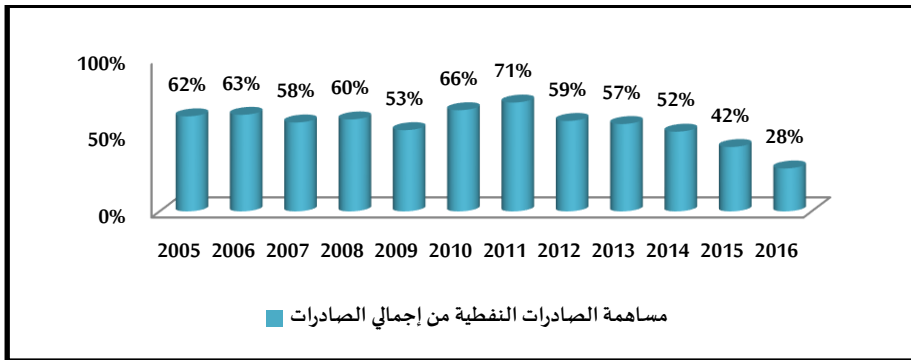
على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط فرادى، حققت كل من الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، قطر وليبيا جهوداً معتبرة في تنمية صادراتها غير النفطية والتقليل من هيمنة صادرات النفط، بحيث انتقلت نسبة إسهام الصادرات النفطية لهذه الدول من 33%، 44%، 48%، 57%،

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

43% و 75% على التوالي سنة 2007، إلى 15% 39%، 18%، 11% و 40% على التوالي سنة 2016.

لمعرفة مدى تنوع صادرات الدول العربية المصدرة للنفط (مجموعة)، ندرج فيما يلي شكل بياني يوضح تطور نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة (2005-2016).

الشكل رقم (04): تطور نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط للفترة (2005-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة. يتبين من الشكل أعلاه ما يلي:

- عرفت نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط، تذبذب طفيف بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2005-2011، إلا أنه يلاحظ أن الصادرات النفطية تبقى تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، حيث بلغت أعلى نسبة لها خلال تلك الفترة 71%؛

- خلال الفترة 2012-2016 تراجعت نسبة إسهام الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط، بحيث انتقلت هذه النسبة من 59% سنة 2012، إلى 28% سنة 2016، وهو ما يعكس جهود الدول العربية في تنمية صادراتها خارج النفط، إلا أنه لا يمكن تجاهل الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في تلك الفترة كسبب لذلك.

4.2. التوزيع القطاعي للقوى العاملة

إن اتجاه الدول العربية المصدرة للنفط إلى تغيير هيكل أنشطتها بهدف التنوع الاقتصادي، يؤدي إلى انتقال العمالة نحو قطاعات أخرى، وبالتالي التأثير على هيكل القوى العاملة وتوزيعها في سوق العمل. ونبين في الجدول الآتي توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، وذلك بالمقارنة بين سنتي 2010 و 2021.

الجدول رقم (03): توزيع العمالة على بعض القطاعات من إجمالي العمالة (%)

2021			2010		
العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الخدمات	العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الخدمات
22.3	24.9	52.9	17.6	24.5	57.9

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى: جمال قاسم حسن وآخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 118، صندوق النقد العربي، 2023، ص 12.

يتضح من بيانات الجدول أن قطاع الخدمات هو الأكثر استقطاباً للعمالة على مستوى الدول العربية المصدرة للنفط، وبالرغم من حصة القطاع النفطي الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه ليس له القدرة على استيعاب قوة العمل المتنامية أو أن يكون مصدراً مستداماً للوظائف، بل يسهم في تشكيل الهيكل الاقتصادي نحو الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة مثل صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات، والأسمنت، والحديد، والألومنيوم. وإن هذه الصناعات تشكل تنوعاً رئيسياً والتي هي أيضاً ذات كثافة رأسمالية عالية ولا تولد إلا فرص عمل قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما أدى إلى ضعف دور تنمية العنصر البشري في عملية تنوع الهيكل الإنتاجي.

ثالثاً. مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

تتطرق في هذا المحور إلى أهم محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ثم نشخص واقع التنوع في الجزائر من خلال تحليل بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنوع.

1. محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر

من بين أهم محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر نجد:

- **الحكم الراشد والشفافية:** صنف البنك الدولي الجزائر في المراتب الأخيرة في هذا الشأن، فالفساد وانعدام الشفافية يعتبران عقبة أساسية في وجه التنوع والنمو الاقتصادي (International Monetary Fund، 2016، الصفحات 16-19).

- **الافتتاح التجاري:** يدعم الافتتاح التجاري تنوع الاقتصاد من خلال زيادة التنافسية ونقل التقنيات، ويمكن للاندماج التجاري أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، كما يعد أيضا قناة رئيسية لنقل الصدمات الخارجية للبلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2013، صفحة 10). إلا أننا نجد الجزائر في الآونة الأخيرة شددت على الواردات بهدف الحد من الصدمة التجارية، لكن هذا قد يخلق ضغوط تضخمية.

- **تحسين بيئة الأعمال:** حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156 (أطلس بيانات العالم). وحسب أحدث تقرير لمنظمة البنك الدولي لريادة الأعمال لسنة 2020 احتلت الجزائر المرتبة 157 في توفير وتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (group). في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصاً للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنوع الاقتصاد.

- **الموارد البشرية:** تساهم الإمكانيات البشرية بشكل إيجابي في التنوع الاقتصادي، إذا ما وجدت الدعم المناسب من طرف الحكومة، والمتمثل أساساً في تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، وبالنظر إلى حالة الجزائر فقد حققت تقدماً فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0.736 في ما يعرف بدليل التنمية البشرية، لتحتل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة، أيضاً تصنيف الجزائر لسنة 2015 كانت المرتبة 83 (تقرير التنمية البشرية، 2016، صفحة 23) من 188 دولة برصيد 0.745، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP))؛ ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية، أي ما يمثل نسبة 54% من عموم الإنفاق الحكومي للفترة المقدر بـ 286 مليار دولار (قاسم، 2014).

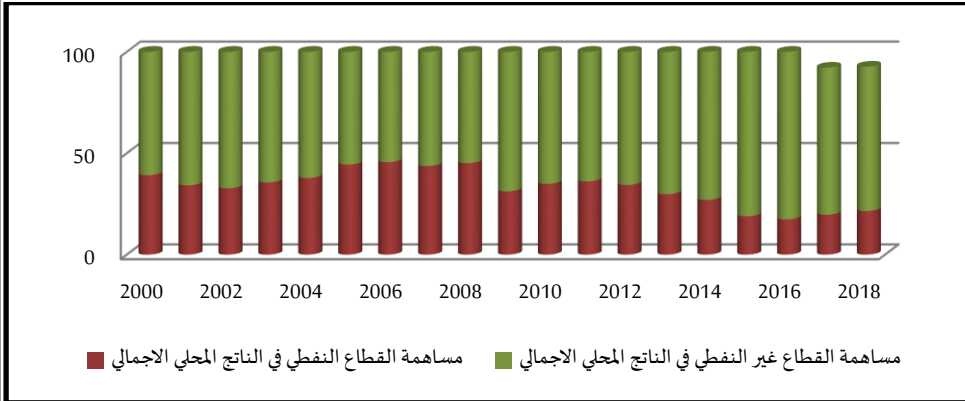
2. تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر

نركز هنا على بعض المؤشرات، وهي: الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي؛ مؤشر تنوع الصادرات؛ مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الجزائرية والتوزيع القطاعي للقوى العاملة.

1.2. الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ندرج الجدول التالي الذي يوضح تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الشكل رقم (05): تطور إسهام القطاعين النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر أعداد مختلفة.

يتبين من الشكلان هناك تراجع تدريجي في الإسهام المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2006 حوالي 54%، وهي أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع خلال الفترة (2000-2018)، لتصبح هاته النسبة في حدود 21% سنة 2018، وقد لا يدل هذا التراجع على توجه الاقتصاد الجزائري إلى التنوع، ذلك أنه لا يمكن إغفال انهيار أسعار النفط كسبب رئيس لتراجع إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

في سنة 2019 أدت الظروف الاجتماعية والسياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين لاقتصادي وتثبيط النشاط، وتباطأ الاستهلاك والاستثمار، مما أدى إلى تراجع النمو في قطاعات الزراعة والخدمات التجارية، ففي حين تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى 2.4%، تقلص إجمالي الناتج المحلي للمحروقات بنسبة 4.9%، وصدر قانون حديد للمحروقات يتضمن شروطا محسنة

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

للمستثمرين، لإعادة احياء ودفع الاستثمار بالموازاة مع رفع القيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات غير الاستراتيجية (لحول، 2021، صفحة 153).

في سنة 2021 تراجعت مساهمة قطاع النفط (الصناعات الاستخراجية) من القيمة المضافة إلى نحو % 22.5، بالمقابل ارتفعت مساهمة قطاع الزراعة الغابات إلى % 14.4 (جمال، 2023، صفحة 7).

لعل السبب في ذلك سعي الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تنويع الاقتصاد من خلال ترقية الإنتاج الوطني خارج المحروقات، فقد باشت بالخصوص عملية اصلاحات هيكلية مهمة يتوقع أن تكون لها آثار ايجابية على الاقتصاد، على غرار قانون الاستثمار ودخول القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية حيز التنفيذ، والمصادقة على عدد من النصوص التشريعية المسيرة للنشاط الاقتصادي مثل قانون النقد والقرض وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2.2. تنوع الصادرات في الجزائر

لتتبع واقع مؤشر التنوع في الجزائر ندرج الجدول الآتي.

الجدول رقم (04): تطور مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2020)

السنة	2000	2004	2008	2012	2016	2020
قيمة المؤشر	0.83	0.82	0.76	0.72	0.81	0.84

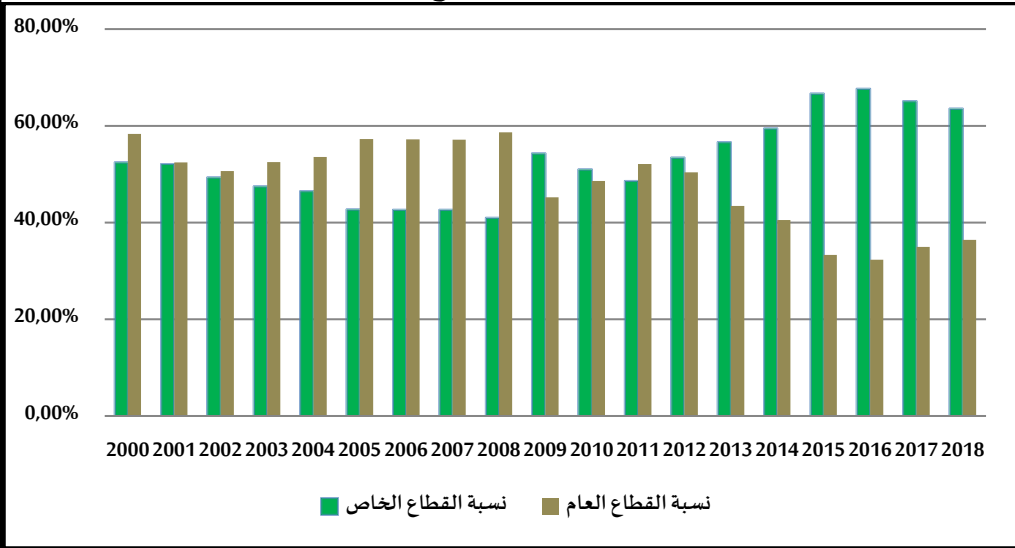
المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على إحصائيات الأونكتاد: <http://unctadstat.unctad.org/FR/>

يشير تطور مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2020) في الجدول رقم (03) إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7 و 0.8. وهي قيمة تدل على تركيز صادرات الجزائر، والدليل على ذلك تطور مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات من (97.56%) بقيمة 43.937 مليار دولار سنة 2005 إلى (95.54%) بقيمة 60.304 مليار دولار سنة 2014 (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017). وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركيزاً والأقل تنوعاً.

3.2. مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي

إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنوع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنوع اقتصادي والعكس، وفيما يلي عرض لتطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر .

الشكل رقم (06): تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة (2000-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى الديوان الوطني للإحصاء: <http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d.html>

يبين الشكل تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2018)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف في السنوات من 2009 إلى 2011، فلم تتعدى نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال هذه السنوات، ثم تفوق القطاع الخاص عن القطاع العام خلال باقي السنوات مسجلاً أعلى نسبة له قدرت بـ 67% سنة 2016، إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000-2011) تميزت بعدم وجود تنوع اقتصادي، أما الفترة (2012-2018) يمكن تفسيرها بأثر التذبذب في قطاع النفط؛ مما لا يجعلنا نرجع ذلك إلى تنوع الاقتصاد بشكل أساس.

4.2. التوزيع القطاعي للقوى العاملة

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

نبين في الجدول الآتي توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية بالنسبة للجزائر، وذلك بالمقارنة بين سنتي 2010 و 2021.

الجدول رقم (05): توزيع العمالة على بعض القطاعات من إجمالي العمالة (%) في الجزائر

2021			2010		
العمالة في قطاع الخدمات	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الزراعة	العمالة في قطاع الخدمات	العمالة في قطاع الصناعة	العمالة في قطاع الزراعة
58.9	31.0	10.3	57.9	30.2	11.9

المصدر: من اعداد الباحثين استناداً إلى: جمال قاسم حسن وآخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 118، صندوق النقد العربي، 2023، ص 12.

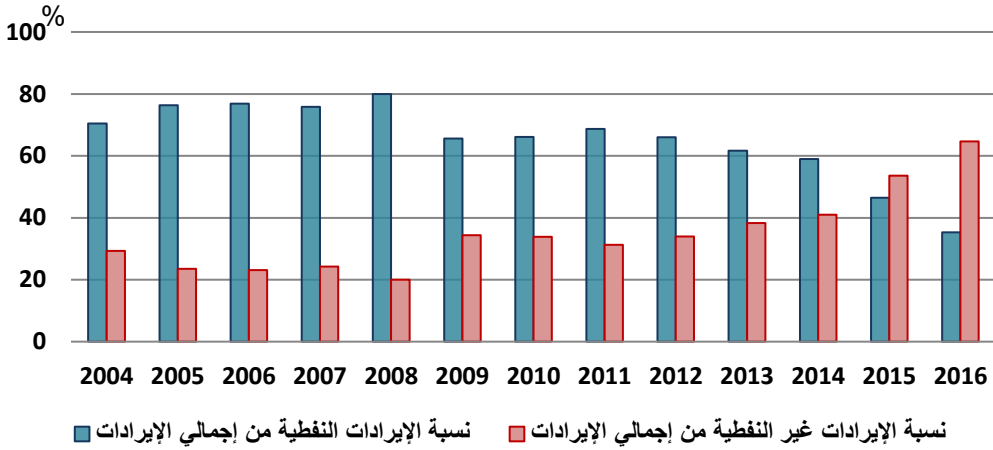
يتضح من بيانات الجدول أن قطاع الخدمات هو الأكثر استقطاباً للعمالة على مستوى الجزائر، وبالرغم من حصة القطاع النفطي الكبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه ليس له القدرة على استيعاب قوة العمل المتنامية أو أن يكون مصدراً مستداماً للوظائف، بل يسهم في تشكيل الهيكل الاقتصادي نحو الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة مثل صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات، والأسمنت، والحديد، والألومنيوم. وإن هذه الصناعات تشكل تنوعاً رئيسياً والتي هي أيضاً ذات كثافة رأسمالية عالية ولا تولد إلا فرص عمل قليلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، مما أدى إلى ضعف دور تنمية العنصر البشري في عملية تنويع الهيكل الإنتاجي.

5.2. مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات

يمكن إبراز مدى مساهمة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية في إجمالي إيرادات الجزائر من خلال الشكل والجدول التاليين:

الشكل رقم (07): تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة 2004-

2016



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2008؛ 2013؛ 2016).

يتضح من الشكل أعلاه أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20% إلى 40% خلال الفترة 2004-2014، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات تراوحت من 60% إلى 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، إلا أنه يلاحظ خلال الفترة 2015-2016، ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية، وانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية.

الجدول رقم (06): نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات في الجزائر للفترة 2017-2022

السنة	نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات
2017	36.2	63.8
2018	40.5	59.5
2019	39.8	60.2
2020	37	63

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

2021	40.1	59.9
2022	58.3	41.7

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول مواصلة ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية، وانخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية خلال الفترة 2017-2021، مما يعكس اتجاه الجزائر نحو تنوع إيراداتها في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يمكن إغفال التأثير المباشر لتقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للجزائر.

رابعاً. متطلبات تنوع الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بناءً على تحليل نتائج الدراسة

تبين من خلال هذه الدراسة أن الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، لا تزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم تعرف بعد مستوى التنوع الاقتصادي المطلوب، مما يستدعي ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات لتحقيق التنوع الاقتصادي في هاته الاقتصادات، لذا نطرح في هذا المجال مجموعة من المتطلبات كالاتي:

- **بناء قطاعات مستقلة عن القطاع النفطي:** يتطلب التنوع الاقتصادي الناجح والنمو الاقتصادي المستدام بناء قطاعات مستقلة عن القطاع النفطي، بحيث يمكن لهذه القطاعات المستقلة التوسع مع ابتعاد النشاط الاقتصادي عن القطاعات المدعومة بقطاع النفط؛

- **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعاً- تنوع الاستثمار في قطاعات مختلفة- يقوده القطاع الخاص؛

- **حصر عمل الشركات العامة في قطاعات محددة وتقديم دعم شفاف وواضح:** من خلال التوجه إلى قطاعات تتيح تنوع الاقتصاد، بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف

- الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضاً تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية؛
- **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية؛
- **تحسين استدامة الخدمات العامة:** من خلال منح استقلالية مالية أكبر لهذا القطاع وتشجيع المواطنين على تمويل الخدمات الاجتماعية.
- **تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية:** القضاء على الرشوة والفساد الإداري؛ تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام؛
- **تقديم دعم حقيقي لتطوير القطاع الخاص والدخول في قطاعات جديدة:** ويكون ذلك من خلال توسيع المناطق الحرة والتخفيف من القوانين المرهقة؛ تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات؛ تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات؛ الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد؛
- **معالجة التحديات والقيود المالية التي تواجه التوظيف في الدول العربية المصدرة للنفط:** وذلك من خلال تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية، وإصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، مع وضع استراتيجية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية؛
- **تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية:** تبسيط الهياكل الضريبية؛ خلق وسطاء ترويج الاستثمار؛ إصلاح القطاع المصرفي والمالي؛
- **ترشيد الإنفاق العام:** الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات؛ إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد؛
- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة؛ تقليص دور القطاع العام وفتح المجال للقطاع الخاص.

خاتمة:

اتبعت الدول العربية النفطية سياسات مختلفة لتجنب آثار تقلبات أسعار النفط، فقد استخدمت عائداتها النفطية لبناء البنية التحتية، إلا أن النفط مازال يلعب الدور المسيطر على اقتصاداتها، ولا يزال أمام هذه البلدان العديد من التحديات إذا ما أرادت التخلص من تبعيتها المفرطة للنفط، والحد من تأثير تقلبات سعره على اقتصاداتها مستقبلاً. وبالتالي هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

النتائج والاستنتاجات

- إن تقلب أسعار النفط أقص من سرعة عملية التنوع والجدية التي كانت تتبعها الدول العربية النفطية، ففي فترات تدني أسعار النفط يكون التنوع هدفاً أساسياً، بينما في فترات ارتفاع أسعار النفط يتم صرف النظر عن الإلحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط، ومن هنا يكن القول أن الرغبة في التنوع كانت تتناسب عكسياً مع تطور سعر النفط.
- ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنوع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية.
- تبين من خلال تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنوع الاقتصادي؛
- يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تركزاً وأقلها تنوعاً، وعليه يتبين أن العمل على وضع استراتيجية لتنوع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حقيقية ويمثل تحدياً يجب رفعه لتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية؛
- الجزائر بحاجة إلى قاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها إدارة كفءة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

التوصيات

- ضرورة الاستمرار في الإصلاحات بالتزامن مع ضبط أوضاع المالية للتحويل من نموذج النمو المعتمد على الإنفاق الحكومي على إيرادات النفط إلى نموذج يتميز بزيادة الإنتاجية في القطاع الخاص غير النفطي؛
- لا بد من توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز الاستثمار في المجالات التي تضمن تنوع القاعدة الإنتاجية؛
- ضرورة إتباع استراتيجية بعيدة المدى للتنوع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة.

قائمة المراجع:

[https://data.imf.org/?sk=471DDDF8-D8A7-499A-81BA-](https://data.imf.org/?sk=471DDDF8-D8A7-499A-81BA-5B332C01F8B9&sId=1547558078595)

[5B332C01F8B9&sId=1547558078595](https://data.imf.org/?sk=471DDDF8-D8A7-499A-81BA-5B332C01F8B9&sId=1547558078595)

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32436/9781464814402.pdf>

International Monetary Fund (IMF) Data, "Primary22 Commodity Price System: U.K. Brent, US Dollars, Monthly,"

International Monetary Fund, **Country Report No.16/127 ALGERIA**, Washington, May 2016, pp: 16-19.

Le- Yin Z HANG, UNFCCC, « **Workshop on Economic Diversification** », Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003, p 07.

Paul G. Hare, **Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges**, CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University, Discussion paper 04/2008, July2008, p13, 14.

United Nations, **Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries**, Office of the Special Adviser on Africa 2011, p 14.

تشخيص واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصادات العربية المصدرة للنفط - إشارة إلى الجزائر-

World bank group, Doing Business 2020, comparing business regulation in 190 economies.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013؛ تقرير التنمية البشرية لسنة 2015 . بلقلا ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، (أطروحة دكتوراه، منشور تخصص تقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر)، 2014-2015، ص 234 . بللما أسماء، بن عبد الفتاح دحان، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 333 . تقرير التنمية البشرية 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كندا ، 2016، ص 23. متاح على الموقع http://hdr.undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf: تاريخ التصفح: 2017/02/28 الساعة : 15:19.

جال قاسم حسن وآخرون، التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 118، صندوق النقد العربي، 2023، ص 07 . حالب كاظم معة، علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهممة الريعية وإمكانية التنوع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد 02، كلية المنصور الأهلية- العراق، 2015، ص 46 . حامد عبد الحسن الجبوري، التنوع الاقتصادي وأهميته للبول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع <http://burathanews.com/arabic/studies/303451> تاريخ الاطلاع: 2016/10/28 الساعة: 16:20 . صندوق النقد العربي، النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 03 .

عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 31، 2014، ص 57 . قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني حول: البيئة المؤسسية، سياسات الإصلاح والتنوع الاقتصادي في الجزائر، 24- 25 نوفمبر 2014، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (بتصرف).

حول علي وآخرون، التنوع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص 153 .

- محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018، ص 41.
- محمد أمين لزعر، سياسات التنوع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من آثارها في التجارة والتنمية، جنيف 16-17 أبريل 2013، ص 10.
- ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت- لبنان، حزيران (يونيو) 2002، ص 08.
- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2014، ص ص: 35، 36.
- هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص 18.
- وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، التقرير الاقتصادي السنوي 2016، ص 17.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique> تاريخ الاطلاع: 2017/02/02.